

THE GAP BETWEEN TECHNICAL COST ACCOUNTING EDUCATION AND THE REQUIREMENTS OF THE IRAQI LABOR MARKET: DIAGNOSING THE REALITY AND A VISION FOR DEVELOPMENT

Asst. Lect. Haifa Kazem Ibrahim

AL-Mussaib Technical Institute, Babylon, Iraq

haifa.ibrahim.ims@atu.edu.iq

Abstract

This article highlights the widening gap between the outputs of technical education in cost accounting at Iraqi institutes and the rapidly evolving requirements of the modern labor market. While the private sector is shifting towards comprehensive automation, Enterprise Resource Planning (ERP) systems, real-time data, and advanced analytical skills, academic curricula remain confined to traditional manual methods and theoretical indoctrination. This discrepancy causes a professional shock, hindering graduates' ability to immediately integrate into the work environment and forcing companies to bear the costs of retraining or to attract foreign labor. To bridge this gap, the paper presents a dual reform vision. The first axis involves the technological modernization of curricula by mandating the integration of accounting software, teaching modern systems such as lean accounting and target costing, and utilizing real-world case studies. The second axis calls for a strategic partnership with the private sector through active, directed field training and the establishment of joint advisory committees, ensuring the economy is equipped with professional competencies that meet market expectations.

Keywords: Cost Accounting, Technical Education, Labor Market Requirements, Curriculum Modernization, Accounting Automation.

Introduction

الفجوة بين التعليم التقني لمحاسبة الكلفة ومتطلبات سوق العمل العراقي: تشخيص الواقع ورؤية للتطوير

م.م هيفاء كاظم إبراهيم

المعهد التقني / المسيب، بابل، العراق

haifa.ibrahim.ims@atu.edu.iq

تسلط هذه المقالة الضوء على الفجوة الأخذة بالاتساع بين مخرجات التعليم التقني لمحاسبة الكلفة في المعاهد العراقية والمنطلقات المتسارعة (، والاعتماد على ERP لسوق العمل الحديث. وفي حين يتجه القطاع الخاص نحو الأتمتة الشاملة، واستخدام أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (البيانات اللحظية والمهارات التحليلية، لا تزال المناهج الأكاديمية أسيرة الأساليب اليدوية التقليدية والتلقين النظري. يُسفر هذا التباين عن صدمة مهنية تضعف قدرة الخريجين على الانخراط الفوري في بيئة العمل، مما يدفع الشركات لتحمل أعباء إعادة التأهيل أو استقطاب عمالة أجنبية. ولردم هذه الهوة، تقدم الورقة رؤية إصلاحية تركز على محورين: الأول يتضمن التحديث التكنولوجي للمناهج عبر الدمج الإلزامي للبرمجيات المحاسبية، وتدريب أنظمة التكاليف الحديثة كالمحاسبة الرشيدة والتكلفة المستهدفة، واستخدام دراسات الحالة الواقعية. والمحور الثاني يدعو إلى توأمة إستراتيجية مع القطاع الخاص من خلال تفعيل التدريب الميداني الموجه وتأسيس لجان استشارية مشتركة، بما يضمن رفق الاقتصاد بكفاءات مهنية تلبي تطلعات السوق.

.الكلمات المفتاحية: محاسبة الكلفة، التعليم التقني، متطلبات سوق العمل، تحديث المناهج، الأتمتة المحاسبية

المقدمة

Introduction

يُعد التعليم التقني والمهني في العراق الركيزة الأساسية التي يستند إليها الاقتصاد الوطني في رفد القطاعات الإنتاجية والخدمية بالكوادر الوسطى المؤهلة، حيث يحتل هذا التعليم أهمية بالغة في بث الثقافة المهنية وإعداد الكوادر التي من شأنها تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل المحلي (العنكي وآخرون، 2019). ولا تقتصر وظيفة المؤسسات التعليمية التقنية، وفي مقدمتها المعاهد التقنية التابعة للجامعات التقنية كالمعهد التقني في المسيب، على نقل المعرفة الأكاديمية المجردة للطالبة، بل تتمثل رسالتها الجوهرية في كونها الحلقة الحيوية التي تحول النظريات العلمية إلى ممارسات مهنية تطبيقية، تسهم بشكل مباشر في تعزيز الكفاءة الإنتاجية وتقليل الهدر المالي والزماني. وفي خضم التطور المتسارع في بيئة الأعمال المعاصرة، وظهور مفاهيم الاقتصاد الرقمي والعولمة التي ألقت بظلالها على السوق العراقي، أصبح لزاماً على هذا القطاع التعليمي أن يتسم بمرونة عالية تتيح له التحديث المستمر لمناهجه وأدواته التعليمية لضمان بقاء مخرجاته على تماس مباشر مع الواقع الفعلي.

في هذا السياق، تبرز العلوم المحاسبية، وتحديداً "محاسبة الكلفة"، كواحدة من أهم التخصصات التي شهدت تحولات (، فلم تعد محاسبة الكلفة Elawadly, 2025 جذرية في مفهومها وتطبيقاتها بفعل التطورات التكنولوجية والرقمنة (مجرد عملية روتينية لتدوين البيانات المالية وتسجيل القيود في الدفاتر، بل تحولت إلى لغة التخطيط والرقابة وتوفير (، إنها تمثل اليوم الجهاز Breuer et al., 2013 المعلومات الإستراتيجية الضرورية لصناعة القرار في بيئة الأعمال (العصبي لأي مشروع صناعي أو زراعي أو تجاري يسعى للاستدامة والنمو في بيئة محلية تنافسية شرسة، تعاني من تذبذب مستمر في أسعار المواد الأولية وتكاليف الطاقة. ومن هنا، تقف محاسبة الكلفة كأداة حاسمة لضمان التسعير الدقيق للمنتجات، وتحقيق الرقابة الفاعلة لتشخيص مواطن الهدر والفساد المالي والإداري قبل تفاقم الأزمات، فضلاً عن كونها المرجعية الأساسية للإدارة العليا عند اتخاذ قرارات إستراتيجية مصيرية، كالدخول في خطوط إنتاجية جديدة أو الاستغناء عن أخرى.

على الرغم من هذه الأهمية البالغة والمكانة الحساسة لهذا التخصص، يبرز إلى السطح تحدٍ جوهري يتمثل في وجود فجوة متزايدة الوضوح والاتساع بين ما يُدرس داخل قاعات ومختبرات المعاهد التقنية، وبين ما يُطلب فعلياً في مكاتب المحاسبة والدوائر المالية للشركات والمصانع العراقية الحديثة، حيث أثبتت الدراسات أن المناهج الحالية لا تلبي بشكل كافٍ متطلبات سوق العمل المتغيرة (العنبيكي وآخرون، 2019). إن الواقع الميداني يشير إلى تناقض صريح؛ ففي الوقت الذي يتسابق فيه سوق العمل والقطاع الخاص نحو الأتمتة الشاملة، والاعتماد على برامج تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، لا تزال العديد من المناهج (Elawadly, 2025) لترشيد التكاليف (Big Data)، وتحليل البيانات الضخمة (Larson et al., 2021) والمفردات التدريسية تركز ثقلها الأكبر على الأساليب اليدوية التقليدية وتوزيع التكاليف وفق نظم كلاسيكية تجاوزها الزمن، وتعاني من بطء في دمج أنظمة المعلومات المحاسبية وتحليلات الأعمال ضمن مقرراتها (Larson et al., 2021)، مما يخلق بيئة تعليمية منعزلة نسبياً عن ديناميكية السوق.

هذا التباين المنهجي والتطبيقي ألقى بظلاله الثقيلة على جودة المخرجات التعليمية، وأدى إلى تراجع ثقة أرباب العمل في قدرة الخريج التقني الجديد على الانخراط الفوري في بيئة العمل نظراً لضعف امتلاكه للمهارات التحليلية والفنية Soft المعاصرة التي يتطلبها القطاع الخاص (العنبيكي وآخرون، 2019)، فضلاً عن افتقاره للمهارات الناعمة (Larson et al., 2021). وهو ما يمثل في جوهره (Larson et al., 2021) كالتفكير النقدي والتواصل الفعال والعمل بروح الفريق (Skills) هدراً مركباً للموارد البشرية والمالية على حد سواء ويضطر الشركات لإعادة التأهيل والتدريب من الصفر. لذلك، تأتي هذه الورقة كمحاولة جادة ومبنية على المعايير الأكاديمية والمهنية لتسليط الضوء على هذه الهوة، وتشخيص أسبابها وتداعياتها بموضوعية، سعياً نحو تقديم قراءة نقدية ورؤية تطويرية تضع في أولوياتها إعادة صياغة المهارات النوعية والتقنية للطلاب، ومد جسور توأمة حقيقية وفاعلة بين المؤسسة الأكاديمية التقنية والقطاع الخاص، بما يضمن رفد السوق العراقي بكفاءات محاسبية مسلحة بلغة العصر وأدواته الرقمية.

المحور الأول: واقع تدريس محاسبة الكلفة في المعاهد التقنية

أولاً: التشخيص المعمق لبنية المناهج الدراسية الحالية

تستند المناهج الدراسية الحالية لمادة محاسبة الكلفة في المعاهد التقنية العراقية إلى إرث محاسبي يعود في جذوره إلى حقبة السبعينيات والثمانينيات، حيث تم تصميم أغلب مفرداتها لتتواءم مع "النظام المحاسبي الموحد" في بيئة كانت تعتمد كلياً على الاقتصاد المركزي الموجه والشركات الحكومية الضخمة. ورغم أن هذا النظام يمتلك رصانة أكاديمية عالية في التبويب والترميز، إلا أنه بات يعاني من حالة "التكلس المهني"؛ إذ تركز هذه المناهج بشكل كبير على الجانب النظري وتفتقر إلى التحديث المستمر الذي يُعد أمراً ضرورياً لإكساب الطالب المهارات المطلوبة لمواكبة المتغيرات المعاصرة في سوق العمل (العنبيكي وآخرون، 2019).

إن المنهج الحالي يركز بشكل مفرط على الجوانب الإجرائية لتدوين القيود، حيث يقضي الطالب وقتاً طويلاً في دراسة الفصل الخاص بـ "عناصر التكاليف" (مواد، أجور، مصاريف) من وجهة نظر دفترية بحتة. ففي موضوع "المواد"، ورغم أهمية اكتساب الطالب لمهارات الرقابة على المخزون وإدارته كجزء حيوي لنجاح أي عمل تجاري أو صناعي (Umeji & Obi, 2014)، إلا أن التركيز ينصب حصرياً على طرق تقييم المخزون التقليدية (ما يرد أولاً يصدر Umeji & Obi, 2014) أولاً، وما يرد آخرأ يصدر أولاً، والمعدل الموزون). هذه الطرق يتم تنفيذها يدوياً في القاعات الدراسية عبر جداول مطولة تستهلك الجهد الذهني للطالب في عمليات حسابية بسيطة، مما يؤدي إلى إهمال تطوير المهارات التحليلية الأعمق (العنبيكي وآخرون، 2019). وفي الوقت ذاته، يتجاهل المنهج تعليم الطالب كيف تقوم البرمجيات الحديثة وأنظمة قواعد

(Larson et al., 2021) لتجنب الأخطاء البشرية (Real-time Inventory) البيانات المتكاملة بإدارة المخزون اللحظي (، أو كيفية التعامل مع "التكلفة التاريخية" مقابل "القيمة العادلة" في ظل التضخم النقدي الذي يشهده السوق 2021 العراقي).

علاوة على ذلك، فإن مفردات المنهج لا تزال تضع "طرق توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة" (الطريقة الإجمالية، الانفرادية، التنافسية، والتبادلية) في مقدمة الأولويات، وهي طرق تعتمد على أسس توزيع قد تكون غير دقيقة في البيانات الصناعية الحديثة التي تعتمد على الأتمتة. وفي المقابل، يُلاحظ غياب شبه تام في المناهج والكتب الدراسية لمفاهيم وأنظمة التكاليف الحديثة التي أصبحت معياراً عالمياً؛ حيث لا تزال مقررات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية تعتمد بشكل شبه حصري على النماذج القائمة على استيعاب التكاليف المعيارية وتتجاهل تدريس ممارسات هذا الانقطاع المعرفي عن الأدوات المصممة (Grasso, 2021) (Lean Accounting) "المحاسبة الرشيدة" (، يجعل الطالب يعيش في Helms et al., 2005 للتخلص من الهدر وتحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج (، جلباب الماضي، مسلحاً بنظريات قد لا يجد لها أثراً عند دخوله إلى مصنع قطاع خاص يعتمد التكنولوجيا الرقمية وأدوات الإدارة الحديثة).

ثانياً: إستراتيجيات التدريس

لا تزال إستراتيجيات التدريس في أقسام المحاسبة بالمعاهد التقنية تعاني من سطوة "النموذج التقليدي"، حيث يُعتبر الأستاذ هو المصدر الوحيد للمعلومة، وتُختزل المادة العلمية في "ملزمة" أو كتاب منهجي جامد. هذا الأسلوب يخلق طالباً "متلقياً" قادراً على حل التمارين النمطية التي تشبه أمثلة الكتاب، ولكنه يقف عاجزاً أمام مشكلة تكاليف حقيقية تتطلب تحليلاً نقدياً أو رؤية استشارية، وهو ما أكدته الدراسات الميدانية التي شخصت إهمال المهارات التحليلية في المناهج الدراسية واعتمادها المفرط على الجانب النظري بدلاً من الإعداد المهني (بني لام وآخرون، 2019).

• **الفجوة بين "استخراج الرقم" وصناعة القرار:** في القاعات الدراسية، يُدرب الطالب على استخراج كلفة الوحدة الواحدة كهدف نهائي للعملية التعليمية، بينما في واقع العمل، يُعد استخراج الرقم هو "البداية" وليس النهاية؛ إذ تكمن الوظيفة الأساسية لمحاسبة التكاليف في توفير المعلومات الإستراتيجية الضرورية لدعم الإدارة في اتخاذ القرارات والرقابة (Breuer et al., 2013). المنهج الحالي لا يخصص مساحة لتعليم الطالب "تحليل الانحرافات" برؤية إدارية؛ أي لماذا حدث هذا الهدر في المواد؟ وكيف نربط انحراف الأجور بكفاءة العامل؟ إن غياب المنهج التحليلي والتفكير النقدي يحول خريج المعهد التقني إلى مجرد "كاتب حسابات" (Bookkeeper) بدلاً من أن يكون "محاسب كلفة" (Cost Accountant) يمتلك القدرة على التحليل المنهجي للأنظمة المعقدة لتقديم تقارير وحلول تدعم الإدارة العليا (Larson et al., 2021). علاوة على ذلك، فإن التحول الرقمي قد غيّر من دور محاسب التكاليف جذرياً ليصبح شريكاً في الأعمال ومستشاراً إستراتيجياً، مما يتطلب مهارات تحليلية متقدمة لا يوفرها أسلوب التلقين التقليدي (Elawadly, 2025).

• **عزلة التكنولوجيا عن المادة العلمية:** تكمن المفارقة الكبرى في أن مادة "تطبيقات الحاسوب" تُدرس كـ "جزر منعزلة" عن مادة "محاسبة الكلفة". الطالب يتعلم برنامج (Excel) بشكل عام، ولكنه لا يتعلم كيف يبني "نظام تكاليف كامل" باستخدام الجداول المحورية (Pivot Tables) أو الدوال المتقدمة المرتبطة بمراكز الكلفة. هذا الفصل التعسفي بين المحاسبة كعلم وبين الحاسوب كأداة، هو السبب الرئيسي في صدمة الخريج عند مواجهة سوق العمل، حيث أصبح التمكن من استخدام البرامج التحليلية مثل (Excel) وغيرها مطلباً أساسياً وحتمياً لمحاسب التكاليف اليوم لمواكبة الاحتياجات المتغيرة للمعلومات (Larson et al., 2021). إن افتقار المناهج التدريسية في التعليم المهني فرع المحاسبة لبرامج التدريب العملي المدمج بالتكنولوجيا يُعمق من هذه الفجوة (بني لام وآخرون، 2019)، ويترك الخريج غير مؤهل للتعامل مع بيانات الأعمال الحديثة التي لا تعترف بالورقة والقلم.

إن التعليم التقني، ببيئته الحالية، يعاني من حالة "اغتراب" عن الواقع الإنتاجي العراقي. فالمعاهد التقنية، ومنها المعهد التقني في المسيب، تقع في مناطق ذات ثقل صناعي وزراعي وتجاري، إلا أن الجسور بين هذه المؤسسات التعليمية وبين المصانع والشركات المحيطة (مثل شركات وزارة الصناعة أو معامل القطاع الخاص في بابل) تكاد تكون مقطوعة أو بروتوكولية فقط؛ حيث أثبتت الدراسات الميدانية في البيئة العراقية غياب الاتصال المباشر والفعال بين أصحاب العمل والجهات الأكاديمية المسؤولة عن وضع وتحديث المناهج الدراسية (العنبيكي وآخرون، 2019).

• **تراجع فعالية التدريب الصيفي:** يُفترض أن يكون التدريب الصيفي هو "المختبر الميداني" الذي يرى فيه الطالب تطبيقاً حياً لما درسه من نظريات الكلفة. ولكن الواقع يشير إلى أن الطالب غالباً ما يُقضي فترة تدريبه في مهام إدارية هامشية أو في دوائر حكومية تعاني أصلاً من ترهل في أنظمتها التكاليفية. إن غياب الرقابة الأكاديمية الصارمة، وعدم وعي وإدراك بعض أصحاب العمل لضرورة توفير التدريب الفعلي والمستمر للطلبة والخريجين لإكسابهم الخبرات الضرورية (العنبيكي وآخرون، 2019)، أدى إلى تحويل هذه الفترة إلى "عبء إداري" يحصل فيه الطالب على تقييم شكلي دون إضافة مهارية حقيقية. في المقابل، تؤكد الاتجاهات الحديثة في التعليم المحاسبي أن الانخراط في تجارب ومشاريع واقعية (Real-world project management experience) يُعد أمراً مثالياً لتفاعل الطلاب واستخدامهم لمعرفتهم التقنية وتفكيرهم النقدي في بيئة العمل الفعلية (Larson et al., 2021).

• **غياب دراسات الحالة المحلية:** المناهج الدراسية تفتقر إلى "الأمثلة الحية" المستمدة من السوق المحلي. فبدلاً من دراسة تكاليف مصنع ألبان محلي أو شركة مقاولات في بابل، يتم الاعتماد على أمثلة افتراضية قديمة، مما يجعل الطالب يفتقر إلى فهم "خصوصية التكاليف في العراق"، مثل كيفية احتساب تكلفة التوقفات الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي، أو تكاليف النقل في ظل الظروف اللوجستية المحلية. وفي هذا الصدد، يؤكد خبراء التعليم المحاسبي الحديث أن الاعتماد على "دراسات الحالة التعليمية" (Teaching Cases) المستمدة من شركات حقيقية، وتنظيم جولات ميدانية (Plant Tours) أو حتى محاكاة بيانات الإنتاج داخل القاعات، يُعد من أقوى الأساليب لربط الطالب بالواقع العملي وتعميق فهمه لمفاهيم الإدارة الحديثة وتكاليف الإنتاج (Grasso, 2021).

رابعاً: التحديات المهنية واللوجستية للهيئة التدريسية

لا يمكن الحديث عن واقع التدريس دون التطرق إلى الركيزة الأساسية وهي "التدريسي التقني"، الذي يجد نفسه أمام جملة من المعوقات التي تحد من قدرته على التطوير:

• **عبء النصاب والمهام الإدارية:** غالباً ما يكون التدريسي محملاً بنصاب تدريسي مرتفع مع مهام إدارية ولجان امتحانية، مما يستنزف وقته وجهده ويمنعه من البحث والتطوير الشخصي لمواكبة أحدث البرامج المحاسبية العالمية. وتبرز هنا الحاجة الملحة إلى معالجات إدارية تقلل من أعباء التحضير والمهام الروتينية الملقاة على عاتق الكوادر التدريسية، لتفريغهم لمواكبة التطورات التقنية الحديثة ودمجها في القاعات الدراسية (Larson et al., 2021).

• **ضعف برامج التنمية المهنية:** هناك غياب للدورات التخصصية النوعية التي تستهدف تطوير مهارات التدريسيين في الجوانب التكنولوجية لمحاسبة الكلفة. وقد أكدت الدراسات الميدانية في البيئة العراقية وجود إهمال واضح في إدخال الكوادر التدريسية في المدارس المهنية في دورات تدريبية تطويرية، فضلاً عن افتقارهم إلى التحفيز اللازم لتحديث مهاراتهم (العنبيكي وآخرون، 2019). فالتدريسي يحتاج إلى التمرس على أنظمة مثل (SAP) أو (Odoo) أو (QuickBooks) ليكون قادراً على نقل هذه المعرفة لطلابه، ولكن هذه الفرص غالباً ما تكون غير متاحة أو تتطلب ميزانيات تفوق قدرة المؤسسات التعليمية.

• **الافتقار إلى "المختبرات المحاسبية المتخصصة":** التعليم التقني يحتاج إلى ما يُعرف بـ "البيت المحاسبي" أو "مختبر المحاكاة"، حيث يتم توفير بيئة عمل افتراضية تحاكي مكتب محاسبة كلفة حقيقي. الافتقار إلى هذه البنية التحتية

يجعل الدرس يبقى في إطار "المحاضرة" بدلاً من "الورشة التطبيقية". وفي هذا السياق، تؤكد الاتجاهات الأكاديمية الحديثة أن استخدام "محاكاة الإنتاج" (Production Simulations) يوفر فرصة ممتازة للتعليم النشط؛ حيث تمكن هذه المحاكاة التدريسيين من توضيح آليات الإنتاج الرشيق (Lean Production) للطلبة عملياً، وتبرز لهم بوضوح المشاكل والقصور في أنظمة المحاسبة التقليدية عند تطبيقها في بيئات العمل الحديثة (Grasso, 2021).

المحور الثاني: التحولات في بيئة وسوق العمل العراقي

شهد الاقتصاد العراقي في العقدین الأخيرین تحولات هيكلية عميقة، انتقل فيها تدريجياً من الاعتماد الكلي على القطاع العام الموجه، إلى بيئة اقتصادية مختلطة يلعب فيها القطاع الخاص دوراً متنامياً. هذا التحول رافقه انفتاح كبير على الأسواق العالمية، مما فرض واقعاً تنافسياً شرساً على الشركات والمصانع المحلية، حيث ألزمت هذه المنافسة العالمية Masadeh الشركات بالبحث عن أنظمة تكاليف حديثة ومناهج إدارية تضمن لها التميز التنافسي والبقاء في الأسواق (). وفي خضم هذه التحولات، لم تعد الوظيفة المحاسبية، وتحديد "محاسبة الكلفة"، ترفاً إدارياً، بل (et al., 2023 أصبحت طوق النجاة للمؤسسات لضمان بقائها ونموها عبر تخفيض التكاليف وتعظيم الموارد.

أولاً: طبيعة الطلب في السوق الحديث (بابل والفرات الأوسط كنموذج)

لفهم طبيعة الفجوة، يجب تشخيص احتياجات سوق العمل الفعلي. تُعد منطقة الفرات الأوسط، ومحافظة بابل تحديداً (بمناطقها الصناعية كالإسكندرية ومشاريعها الزراعية الكبرى في المسيب)، نموذجاً مصغراً للتحولات الاقتصادية في العراق. فالشركات العاملة في هذه البيئة تواجه ضغوطاً هائلة بسبب إغراق السوق بالبضائع المستوردة الرخيصة. هذا التحدي غير من طبيعة ما يطلبه أرباب العمل من محاسب الكلفة، وتركزت هذه المطالب في ثلاثة أبعاد رئيسية، والتي تتطلب في جوهرها مهارات تحليلية وتطبيقية متقدمة لا يزال التعليم المهني الحالي قاصراً عن تلبيتها بشكل كامل (العنبي وآخرون، 2019):

- **السرعة والرشاقة في توفير البيانات (Agility):** في السابق، كانت تقارير التكاليف تُعد في نهاية الشهر أو الدورة المالية، وتُعتبر بيانات "تاريخية" (Historical Data) تُستخدم للتوثيق فقط. أما اليوم، وفي ظل التذبذب المستمر في أسعار الصرف للمواد الأولية وتغير تكاليف التشغيل، يطلب المستثمر بيانات كلفوية "لحظية" (Real-Time Data). إذ إن التحول نحو الرقمنة وتحليلات الأعمال الكبيرة (Big Data Analytics) بات أمراً حتمياً لتمكين الإدارة من الحصول على رؤى فورية وتنبؤات دقيقة تساهم في تعديل الأسعار وتجنب الخسائر اللحظية (Elawadly, 2025).
- **التحليل المالي وقياس الأداء:** لم يعد دور المحاسب مقتصرًا على توثيق الأرقام والإجابة عن سؤال: "كم بلغت التكلفة؟"، بل امتد ليجيب عن التساؤل الأهم: "لماذا ارتفعت التكلفة؟". فالشركات تبحث عن كفاءات قادرة على إجراء "تحليل الانحرافات" (Variance Analysis) بدقة؛ حيث يُنظر من محاسب التكاليف المعاصر أن يتجاوز دور "مسجل البيانات" التقليدي، ليصبح قادراً على توجيه انتباه الإدارة نحو المشكلات وتقديم حلول مدعومة بالتحليل الكمي والمنطقي (Breuer et al., 2013). ويُعد إهمال تنمية هذه المهارات التحليلية لدى الطلبة من أبرز أوجه القصور في المناهج الدراسية الحالية (العنبي وآخرون، 2019).
- **إستراتيجيات تقليل الهدر (Waste Reduction):** مع ارتفاع تكاليف التشغيل محلياً، تتبنى الشركات الحديثة مفاهيم "التصنيع الرشيق" (Lean Manufacturing). المحاسب الناجح في سوق اليوم هو الذي يستطيع تحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج (Non-Value-Added Activities) واقتراح استبعادها، لأن الفلسفة الرشيقة تبدأ بتحديد القيمة من منظور العميل ثم إزالة أي هدر يعيق تدفق هذه القيمة (Uzun Kocamış, 2015). ويشمل ذلك احتساب تكلفة الوقت الضائع، والتخلص من تكلفة التخزين الفائض؛ إذ إن تراكم المخزون غير الضروري يمثل تجميداً لرأس المال العامل، مما يستوجب تطبيق سياسات صارمة لمراقبة المخزون والحد من تكاليف الاحتفاظ به (Obi, 2014). إن تبني أنظمة الإدارة والتكاليف الرشيقة لا يساهم في تخفيض التكاليف فحسب، بل يضمن تقديم جودة أعلى تلبي طموحات السوق (Grasso, 2021).

إن السمة الأبرز لسوق العمل العراقي في السنوات الأخيرة هي ثورة "الرقمنة المالية". لقد أدركت الشركات، حتى المتوسطة والصغيرة منها، أن الاعتماد على النظام الدفترى الورقي التقليدي يعني البطء وكثرة الأخطاء البشرية؛ إذ إن التحول الرقمي والأتمتة يساهمان بشكل مباشر في تقليل أعباء إدخال البيانات، مما يتيح للمحاسبين التركيز على التحليل. هذا التحول جعل السجلات اليدوية عائقاً أمام أي محاولة للنمو Elawadly, 2025 بدلاً من المهام الروتينية المكررة (المؤسسي، وفرض متطلبات تكنولوجيا جديدة:

• **الانتقال السريع نحو أنظمة (ERP):** يشهد السوق إقبالاً واسعاً على تبني أنظمة "تخطيط موارد المؤسسات" (Enterprise Resource Planning - ERP)، والتي تُعد من أفضل تقنيات المعلومات المتاحة لربط مختلف الأقسام والموارد الداخلية للمؤسسة بفاعلية (Larson et al., 2021). فهذه الأنظمة المتكاملة مثل (SAP, Odoo, Oracle) تربط المخازن، والمشتريات، والموارد البشرية، وخطوط الإنتاج بشبكة واحدة. وعندما يتم سحب مادة أولية من المخزن، يقوم النظام تلقائياً بتسجيل القيد وتحديث كلفة المنتج النهائي لحظياً، حيث أثبتت الدراسات أن توحيد البيانات وأتمتة معالجتها عبر أنظمة (ERP) يقلل بشكل كبير من أعباء إدخال البيانات اليدوية (Elawadly, 2025). الخريج الذي لا يفهم كيفية تتبع مسار الكلفة داخل هذه الأنظمة سيجد نفسه خارج نطاق المنافسة على الوظائف الجديدة.

• **الأنظمة السحابية (Cloud Accounting):** مع توسع الشركات وافتتاح فروع متعددة، أصبح التوجه نحو البرامج المحاسبية السحابية هو المعيار السائد. المحاسب الماهر اليوم يجب أن يكون ملماً ببيئة العمل السحابية لتلبية احتياجات مشاركة البيانات الآنية؛ حيث تتيح هذه الأنظمة للمدير المالي المراقبة اللحظية للتكاليف عبر شاشات تفاعلية (Dashboards)، وهو ما يتطلب من المحاسبين مهارات متقدمة في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات لضمان جودة الأداء المالي (Larson et al., 2021).

• **برنامج الإكسل المتقدم (Advanced Excel):** رغم وجود الأنظمة الجاهزة، يظل برنامج الإكسل هو "عصب" التحليل المالي وتوفير التقارير المتخصصة (Larson et al., 2021) (Ad hoc reports). فسوق العمل لا يطلب محاسباً يعرف فقط كيفية جمع الخلايا، بل يبحث عن خريج يتقن استخدام الدوال المنطقية، وبناء الجداول المحورية (Pivot Tables)، واستخدام أداة (Power Query) لمعالجة البيانات الضخمة الناتجة عن الأنظمة الرقمية وتقديمها كتقارير كفوية مرنة (Elawadly, 2025). وللأسف، لا يزال التعليم التقني يدرس هذه البرمجيات بخجل وبشكل نظري بحث في معزل عن تطبيقات محاسبة التكاليف المتقدمة، مما يُفقد الطالب القدرة على ربط التكنولوجيا بالتحليل المالي وصناعة القرار (Larson et al., 2021).

(الانتقال من "مدخل بيانات" إلى "مستشار للإدارة" Soft Skills: المهارات الناعمة)

من أعمق التحولات في مفهوم التوظيف الحديث هو تزايد أهمية "المهارات الناعمة" أو الشخصية، والتي باتت توازي، وأحياناً تتفوق، على المهارات التقنية الصلبة. لقد انتهى العصر الذي يُعزل فيه محاسب التكاليف في غرفة خلفية تحيط به (فقط؛ إذ تؤكد الدراسات الحديثة أن الكفاءة Data Entry والسجلات والحاسبات الآلية ليقوم بوظيفة "مدخل بيانات") التكنولوجية وحدها لم تعد كافية لإضافة قيمة للمؤسسة، بل يجب أن تقترن بمهارات شخصية وقدرة ممتازة على اتخاذ (. فالتحول الرقمي والأتمتة قد أعادا صياغة دور المحاسب ليتجاوز المهام الروتينية Larson et al., 2021 القرار) (Elawadly, 2025). ويصبح "شريك أعمال" ومستشاراً إستراتيجياً يساهم في توجيه دفة المؤسسة (

تتجسد هذه المهارات المطلوبة في بيئة العمل العراقية في الجوانب الآتية:

• **القدرة على قراءة الأرقام والتواصل الفعال:** المحاسب الحديث في الشركات العراقية يجب أن يكون "مترجماً" للبيانات المعقدة. الإدارة العليا (التي قد تتكون من مهندسين أو مستثمرين غير ماليين) لا تهتم بقراءة القيود المزودة أو ميزان المراجعة، بل تريد "خلاصة القول". المهارة المطلوبة هنا هي قدرة المحاسب على التواصل الفعال (الشفهي

والكتابي)، وامتلاك مهارات العرض التقديمي (Presentation Skills) لتبسيط العمليات المعقدة وشرحها لمختلف الأطراف المعنية (Larson et al., 2021). يجب أن يكون الخريج قادراً على صياغة تقارير سردية وبصرية مبسطة تحول الأرقام الجافة إلى قصة مفهومة، تشرح مواطن الخلل وتطرح الحلول بلغة أعمال واضحة تدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

• **العمل بروح الفريق والتنسيق التقاطعي:** محاسب الكلفة لا يعمل بمعزل عن الآخرين؛ بل يُفترض به العمل ضمن فرق عمل متعددة التخصصات (Interdisciplinary Teams) لدمج المعلومات المالية وغير المالية على المستويين التشغيلي والإستراتيجي (Breuer et al., 2013). فهو يحتاج إلى النزول لخطوط الإنتاج، والجلوس مع المهندسين لفهم طبيعة التلف الطبيعي وغير الطبيعي، والتنسيق مع قسم المشتريات. هذا يتطلب مهارات استماع نشط، وتفاوض، وبناء علاقات مهنية جيدة مع كافة الأقسام؛ وهي مهارات لا تُكتسب من الكتب المنهجية التقليدية، بل تتطلب بالضرورة تطوير بيئة التعليم لتعتمد على التعاون والمشاريع الجماعية (Team Projects) التي تُحاكي بيئة العمل وتُصقل مهارات العمل المشترك (Larson et al., 2021).

• **التفكير النقدي والمبادرة:** يبحث القطاع الخاص عن الموظف "المبادر" الذي يمتلك تفكيراً نقدياً (Critical Thinking)؛ إذ تمثل المهارات التحليلية والقدرة على تأطير المشكلات وطرح التساؤلات واستيعاب الغموض والتعقيد حجر الأساس لكل ما يقوم به المحاسبون اليوم (Larson et al., 2021). على سبيل المثال، إذا لاحظ المحاسب خللاً في سياسة تسعير المخزون، لا يجب أن يقف مكتوف الأيدي بانتظار الأوامر، بل يُتوقع منه المبادرة والتدخل لتقييم الأداء واقتراح بدائل عملية، ليكون جزءاً فعالاً في العمل الجماعي (Breuer et al., 2013). هذه العقلية الاستثنائية، والقدرة على التحليل المنهجي للأنظمة المعقدة وتحويلها إلى مكونات قابلة للإدارة لمعالجة المشكلات (Larson et al., 2021)، هي الفارق الحقيقي بين خريج يكتفي بتنفيذ الأوامر، وبين خريج يُعتمد عليه كشريك أساسي في صناعة القرار الإستراتيجي للمؤسسة.

المحور الثالث: تحليل الفجوة.. الأسباب والتداعيات

إن تشخيص واقع التعليم التقني في مجال محاسبة الكلفة، ومقارنته بالتحويلات الجذرية والمتسارعة في بيئة الأعمال وسوق العمل العراقي، يكشف عن فجوة عميقة ومركبة. هذه الفجوة ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمات هيكلية وإدارية أدت إلى تباعد المسارات بين الأكاديميا والصناعة، مما انعكس سلباً على جودة المخرجات ومدى تلبيتها للاحتياجات الفعلية لسوق العمل (الوتار، 2020). ولأجل وضع مقاربات معالجة دقيقة، لابد من تفكيك هذه الفجوة إلى مكوناتها الأساسية من خلال تحليل أسبابها العميقة، ومن ثم رصد تداعياتها الخطيرة على الخريج والاقتصاد الوطني.

أولاً: لماذا اتسعت الهوة؟ (تحليل الأسباب الجذرية)

يمكن إرجاع اتساع الهوة بين التعليم التقني المحاسبي ومتطلبات السوق إلى عاملين رئيسيين يمثلان حجر الزاوية في هذه الأزمة:

• **الجمود في تحديث المناهج الوزارية لتواكب التطور التكنولوجي:**

تتسم آلية تحديث المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي، ومنها التعليم التقني، بمركزية شديدة وبيروقراطية تبطئ من قدرتها على الاستجابة السريعة للمتغيرات. تعتمد المناهج على "اللجان القطاعية" التي قد تستغرق سنوات لإقرار مفردات جديدة. وفي خضم هذه الدورة الزمنية البطيئة، يكون العالم التكنولوجي والمالي قد قفز خطوات هائلة إلى الأمام.

إن هذا الجمود الأكاديمي أدى إلى بقاء المناهج حبيسة حقبة السجلات الورقية، حيث يتم تدريس نظريات محاسبة الكلفة (Larson et al., 2021) كقالب جامدة ومجردة تفتقر إلى التكامل مع أنظمة المعلومات وتحليلات الأعمال الحديثة (لترشيد التكاليف Big Data فيبينما تتجه الشركات لتبني خوارزميات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة)، لا يزال الطالب يُمتحن في قدرته على تسطير الجداول يدوياً وإجراء عمليات Elawadly, 2025 والتنبؤ المالي (حسابية يمكن لأي برنامج محاسبي بسيط إنجازها في أجزاء من الثانية. هذا الانفصال الزمني جعل المنهج التعليمي يعيش في الماضي، بينما يعمل سوق العمل في المستقبل، مما خلق حالة من "التكلس الأكاديمي" الذي يمنع الخريج من مجاراة لغة العصر وتلبية الاحتياجات المتجددة لبيئة الأعمال (بني لام وآخرون، 2019).

• ضعف التنسيق الفعلي بين المعاهد التقنية والقطاع الخاص

يُعد التعليم التقني بطبيعته تعليمًا تطبيقيًا يهدف إلى خدمة عجلة الإنتاج، إلا أن الواقع يكشف عن حالة من "العزلة المؤسسية" بين المعاهد التقنية والقطاعات الاقتصادية المحيطة بها. فعلى الرغم من وجود معاهد تقنية في قلب مناطق ذات ثقل زراعي وصناعي، إلا أن الشراكات الإستراتيجية ومذكرات التفاهم الفعالة تكاد تكون معدومة، وتقتصر على أطر بروتوكولية شكلية؛ حيث أثبتت الدراسات قصور المناهج الحالية عن تلبية حاجة السوق بسبب غياب إشراك أصحاب العمل في تصميم وتحديث تلك المناهج (بني لام وآخرون، 2019).

يتجلى هذا الضعف بأوضح صوره في برنامج "التدريب الصيفي"، الذي فُقدت بوصلته وأفرغ من محتواه العلمي. فبدلاً من أن يكون الطالب منخرطاً في خطوط الإنتاج والدوائر المالية للشركات، ليتعلم كيفية جرد المخازن فعلياً وإدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية، تحول التدريب إلى مجرد ورقة تُختم من دوائر حكومية روتينية لإتمام متطلبات التخرج. إن غياب التدريب الميداني الحقيقي يحرم الطالب من معايشة تعقيدات العمل اليومي، ويحرمه من الانخراط في مشاريع (تُعد الوسيلة الأمثل لربط المعرفة التقنية بالتفكير النقدي والمهارات العملية Real-world projects واقعية)، مما يبقيه سجين التنظير ويمنعه من تطوير حسه المهني. (Larson et al., 2021)

ثانياً: تداعيات الفجوة ومخاطرها والآثار المهنية والاقتصادية

إن استمرار هذه الفجوة وعدم معالجتها لا ينعكس سلباً على المؤسسة التعليمية فحسب، بل يمتد ليضرب عصب الاقتصاد المحلي، ويخلق أزمت اجتماعية ومهنية حادة نتيجة لعدم قدرة مخرجات التعليم المحاسبي على تلبية متطلبات بيئة الأعمال المتسارعة (الوتار، 2020). ويمكن حصر أبرز هذه التداعيات في مسارين أساسيين:

• خريج يمتلك المعرفة النظرية ويفتقر لأدوات التطبيق

تتمثل التداعيات المباشرة لهذه الفجوة في تخريج آلاف الطلبة سنوياً ممن يحملون شهادات دبلوم تقني في المحاسبة، ويمتلكون رصيداً لا بأس به من الحفظ والنظريات المحاسبية، لكنهم يفتقرون تماماً لأدوات التطبيق الحديثة والمهارات التحليلية (بني لام وآخرون، 2019). يعاني هذا الخريج مما يُعرف بـ "الصدمة المهنية" عند أول مقابلة عمل؛ فهو يعرف نظرياً كيف يتم توزيع تكاليف مراكز الخدمات، لكنه يقف عاجزاً عند الطلب منه تطبيق ذلك باستخدام الجداول (لإنتاج تقارير متخصصة، أو استخراج تقرير الانحرافات من أنظمة تخطيط موارد المؤسسات Excel المحورية في) (Larson et al., 2021) (ERP).

هذه الصدمة تخلق لدى الخريج شعوراً بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس وبالمؤسسة التي تخرج منها، وتجعله يُصنف ضمن فئة "البطالة الهيكلية"؛ وهي البطالة الناتجة عن عدم تطابق مهارات الخريجين مع المهارات التقنية والمهارات الناعمة التي يطلبها سوق العمل المعاصر، رغم وجود شواغر وظيفية فعلية تبحث عن كفاءات مؤهلة (العنكي وآخرون، 2019).

• لجوء الشركات لتوظيف كوادر أجنبية أو تحمل تكاليف إعادة التدريب

من منظور اقتصادي وبراماتي، تبحث الشركات والمصانع في القطاع الخاص عن الكفاءة والسرعة وتقليل التكاليف (Breuer et al., 2013) الإجمالية للحفاظ على تنافسيتها (الخريج المحلي في مجال محاسبة الكلفة وضعف قدرته على التعامل مع بيئة الأعمال الرقمية، فإنهم يجدون أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مر (العنبي وآخرون، 2019):

الخيار الأول هو استقطاب وتوظيف كوادر محاسبية أجنبية (من دول الجوار أو آسيا) تمتلك الجاهزية العالية والخبرة في استخدام البرامج المحاسبية والأنظمة السحابية. وهذا التوجه يمثل تسرباً خطيراً لرأس المال إلى الخارج، ويحرم الشباب العراقي من فرص عمل هم أحق بها، مما يفاقم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

الخيار الثاني هو أن تتحمل الشركة مسؤولية "إعادة التأهيل"، حيث تضطر إلى زج الخريج في دورات تدريبية مكثفة (Larson et al., 2021) أشهر عديدة لتعليمه مبادئ العمل المحاسبي الرقمي واستخدام التكنولوجيا من الصفر (الخيار يشكل عبئاً مالياً إضافياً على الشركات، ويؤدي إلى هدر في الوقت والموارد، ويقلل من تنافسية المؤسسة التي تجد نفسها مضطرة للقيام بدور تعليمي وتدريب كان من المفترض أن تتجزه المعاهد التقنية قبل التخرج (العنبي وآخرون، 2019).

المحور الرابع: الرؤية الإصلاحية ومقترحات الردم

إن الوقوف عند حدود تشخيص الفجوة بين التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل العراقي لا يُعد كافياً ما لم يُتوج برؤية إصلاحية شاملة وقابلة للتطبيق. فالهدف الأسمى للمؤسسة الأكاديمية التقنية هو تزويد المجتمع بكفاءات قادرة على قيادة عجلة التنمية، وهو ما يوجب تعزيز الجانب التطبيقي في المناهج الدراسية لإعداد محاسب مهني كفوء يلبي الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل (العنبي وآخرون، 2019). وبناءً على المعطيات التي تم استعراضها، واستناداً إلى الواقع الميداني في بيئة الفرات الأوسط (كالمصانع والمنشآت في بابل والمسبب)، نضع بين يدي صناع القرار رؤية إصلاحية ترتكز على مسارين متوازيين لردم هذه الهوة:

أولاً: تحديث المناهج تقنياً (التحول نحو الرقمنة الإلزامية لمادة الكلفة)

إن الخطوة الأولى نحو الإصلاح تبدأ من قاعات الدرس والمناهج الوزارية. لم يعد مقبولاً في عصر الذكاء الاصطناعي وثورة البيانات أن يُقِيم طالب في تخصص المحاسبة بناءً على سرعته في إجراء عمليات جمع وطرح وتوزيع أرقام افتراضية باستخدام الورقة والقلم، بل يجب التركيز على المهارات التحليلية التي أصبحت ضرورية جداً (العنبي وآخرون، 2019). يتطلب الأمر "ثورة منهجية" تنتقل بالتعليم من الإطار النظري التقليدي إلى الإطار التطبيقي الرقمي، وذلك من خلال المقترحات الآتية:

- **الدمج الإلزامي للبرمجيات في صلب مادة الكلفة:** يجب ألا تبقى دراسة البرامج المحاسبية حكراً على مادة "تطبيقات الحاسوب" المنفصلة، بل يجب توسيع الفرص لطلبة المحاسبة لاكتساب المعرفة والخبرة في أنظمة المعلومات وتحليلات البيانات ضمن مقرراتهم الأساسية (Larson et al., 2021). نقترح أن يتم تخصيص (50%) من الساعات المعتمدة لمادة محاسبة الكلفة للجانب التطبيقي داخل "مختبرات محاكاة" متخصصة. على سبيل المثال، بعد أن يفهم الطالب نظرية أوامر التشغيل أو المراحل الإنتاجية نظرياً، يجب أن يُكلف فوراً ببناء نظام تكاليف كامل لهذه الأوامر باستخدام برنامج (Advanced Excel) أو أحد أنظمة (ERP) المبسطة المتاحة للأغراض التعليمية (Larson et al., 2021).

هذا الدمج سيجعل الطالب يدرك أن الحاسوب ليس مجرد آلة طباعة، بل هو أداة تحليل وصناعة قرار (Larson et al., 2021).

• **تحديث المفردات نحو التحليل المالي والإداري:** يجب التخلص من الحشو الزائد في المفردات الكلاسيكية لتوزيع التكاليف، واستبدالها بمواضيع تحاكي الاحتياج الفعلي للشركات. ومن أهم التحديثات المطلوبة إدراج مفاهيم "المحاسبة الرشيقة" (Lean Accounting) في المقررات، نظراً لقصور أنظمة التكاليف المعيارية التقليدية عن تلبية احتياجات بيانات الإنتاج الحديثة الساعية لتقليل الهدر (Grasso, 2021). كما يجب التركيز بقوة على دراسة "التكلفة المستهدفة" (Target Costing) كمنهجية إستراتيجية تعتمد عليها المصانع الحديثة لتسعير منتجاتها وتطوير جودتها لضمان البقاء في ظل بيئة تنافسية شرسة (Masadeh et al., 2023)، ولتفعيل الرقابة على التكاليف وتحسينها عبر كامل سلسلة التوريد (Helms et al., 2005).

• **اعتماد دراسات الحالة الواقعية (Case Studies) والمحاكاة:** لكي يكون التعليم حياً، يجب أن تتضمن المناهج حالات دراسية مستمدة من بيئة العمل، فضلاً عن استخدام "محاكاة الإنتاج" (Production Simulations) كأداة للتعليم النشط داخل القاعات الدراسية لتوضيح الفروق بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة الحديثة (Grasso, 2021). كأن يُطلب من الطلبة دراسة حالة لمصنع ألبان أو مطحنة حبوب في منطقة الفرات الأوسط، وتحليل تكاليف الطاقة، وأجور العمالة، ونسب التلف، وتقديم تقرير محاسبي متكامل يوضح أسباب الانحرافات ويقترح الحلول. هذا الأسلوب ينمي التفكير النقدي لدى الطلبة، ويعزز من مهاراتهم في العمل الجماعي وحل المشكلات المعقدة (Larson et al., 2021)، ويحول الطالب من منفذ للقيود إلى مستشار مالي.

ثانياً: التوأمة الإستراتيجية مع القطاع الخاص (تفعيل التدريب الميداني الموجه)

إن تحديث المناهج داخل أسوار المعهد لن يؤدي ثماره الكاملة ما لم يقترن بانفتاح حقيقي ومدرّس على بيئة العمل الخارجية؛ إذ تُعد الشراكة ومواءمة البرامج التدريبية مع متطلبات سوق العمل ضرورة حتمية لضمان كفاءة المخرجات (العنكي وآخرون، 2019). يجب أن تتخطى المؤسسات التعليمية التقنية عن عزلتها الأكاديمية وتبني جسوراً من الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص، وذلك وفق الآليات التالية:

• **إطلاق برنامج "التدريب الصيفي الموجه":** يجب إعادة هيكلة التدريب الصيفي جذرياً ليتحول من "إجراء إداري روتيني" إلى "مختبر مهني إلزامي". يتم ذلك عبر عقد مذكرات تفاهم ملزمة قانونياً وأخلاقياً مع المعامل والشركات الكبرى (في القطاعين العام والخاص). بحيث يُرسل الطالب بأهداف محددة سلفاً (مثلاً: التدريب على جرد المخازن باستخدام الباركود، أو تتبع كلفة خط إنتاجي معين)؛ حيث تُمثل الزيارات الميدانية (Plant Tours) والانخراط في بيئة الإنتاج الفعلية أداة قوية لتعزيز فهم الطلاب لآليات الرقابة والتكاليف (Grasso, 2021). ويجب أن يخضع الطالب لإشراف مزدوج: إشراف أكاديمي من أستاذ المادة، وإشراف مهني من محاسب الشركة المضيفة.

• **كسر الحاجز النفسي والمهني (وتنمية المهارات الناعمة):** يعاني الكثير من الخريجين من "رهبة" بيئة العمل الحقيقية نظراً لاختلافها الجذري عن القاعة الدراسية. إن دمج الطالب في المصانع والمشاريع الواقعية (Real-world projects) أثناء فترة دراسته يكسر هذا الحاجز النفسي، ويكسبه "المهارات الناعمة" (Soft Skills) كالتواصل الفعال والعمل بروح الفريق مع الإداريين والمهندسين والعمال (Larson et al., 2021). كما يجعله يعتاد على إيقاع العمل اليومي، مما يسهل انخراطه الفوري في سوق العمل بعد التخرج وتطوير مهاراته الشخصية والتفاعلية (Larson et al., 2021).

• **تأسيس لجان استشارية مشتركة (Advisory Boards):** لضمان استدامة التحديث، وفي ضوء التوصيات الأكاديمية المؤكدة على ضرورة الاستعانة بأساتذة الجامعات وأصحاب العمل معاً عند وضع المناهج (العنكي وآخرون، 2019)، نقترح تشكيل لجان استشارية في المعاهد التقنية. تضم هذه اللجان نخبة من أساتذة المحاسبة، جنباً إلى جنب مع مدراء ماليين ومحاسبين كلفة ممارسين من شركات القطاع الخاص المحلي. تتولى هذه اللجان المراجعة الدورية للمناهج، وفتح قنوات الاتصال لتوضيح نوعية المهارات التحليلية والفنية الواجب اكتسابها من قبل الطلبة (العنكي وآخرون، 2019).

وتقديم التغذية الراجعة (Feedback) حول مستوى الخريجين وما هي المهارات التكنولوجية الجديدة التي بدأ السوق بطلبها ليتم تضمينها فوراً في الخطط الدراسية.

بهذه الرؤية المزدوجة – التحديث التكنولوجي للمناهج، والشاركة العضوية مع أرباب العمل – يمكن للتعليم التقني أن يستعيد دوره الريادي كصانع حقيقي للكفاءات. وبذلك يقدم لسوق العمل العراقي محاسب كلفة يمتلك لغة العصر، وأدوات التحليل الرقمية، والقدرة الفائقة على تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لصناعة القرار وتقليل الهدر وتعظيم الأرباح (Uzun Kocamiş, 2015) (Breuer et al., 2013).

الخاتمة والتوصيات

في ضوء التحليل المعمق لواقع تعليم محاسبة الكلفة في المعاهد التقنية العراقية ومقاطعته مع المتطلبات المتسارعة لبيئة الأعمال المحلية، تخلص هذه الورقة إلى نتيجة جوهرية مفادها: أن هنالك فجوة هيكلية ومهارية أخذت بالاتساع بين المخرجات الأكاديمية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل. لقد أثبت التشخيص الميداني، ولا سيما في المناطق ذات النقص الصناعي والزراعي كمنطقة الفرات الأوسط ومحافظة بابل، أن المناهج الحالية لا تزال أسيرة الأساليب اليدوية والفلسفة (، والتحليل ERP التلقينية، في وقت قفز فيه القطاع الخاص نحو الأتمتة الشاملة، واستخدام أنظمة تخطيط الموارد المالي اللحظي.

إن هذه الفجوة لم تعد مجرد مشكلة تعليمية، بل تحولت إلى معضلة اقتصادية تنتج بطالة مقنعة لخريجين يمتلكون المعرفة ويفتقرون لأدوات التطبيق، وتستنزف في الوقت ذاته موارد الشركات في برامج إعادة التأهيل، أو تدفعها لتعويض النقص باستقطاب عمالة أجنبية. وعليه، فإن بقاء التعليم التقني المحاسبي في برجه النظري سيفقده مبرر وجوده كحلقة وصل إستراتيجية ترفد الاقتصاد بالكوادر التطبيقية الجاهزة للانخراط المباشر في عجلة الإنتاج والتسعين والرقابة.

أولاً: التوصيات

بناءً على النتائج المتحصلة، وتأسيساً لنهج إصلاحي واقعي يهدف لردم الفجوة، تضع الباحثة التوصيات الآتية بين يدي الجهات المعنية:

أولاً: إلى صناع القرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجامعات التقنية)

- **المرونة المنهجية:** منح اللجان العلمية في الأقسام المحاسبية صلاحيات أوسع لتحديث نسبة من المفردات الدراسية سنوياً بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي، دون انتظار الدورات الزمنية الطويلة للجان القطاعية المركزية.
- **الرقمنة الإلزامية:** إصدار توجيهات تلزم بدمج الجانب التطبيقي البرمجي (استخدام البرامج المحاسبية المتقدمة والأنظمة السحابية) كجزء أساسي ومستقل من درجة تقييم الطالب في مادة محاسبة الكلفة، لضمان إجادته للأدوات الرقمية قبل التخرج.

ثانياً: إلى عمادات المعاهد التقنية

- **تأسيس المختبرات المحاكية:** الاستثمار الفعلي في توجيه الموارد لإنشاء "مختبرات محاكاة محاسبية" مجهزة بأحدث البرمجيات التجارية الرائجة في السوق العراقي، لتكون بيئة تدريبية تحاكي الدوائر المالية للشركات الحقيقية.
- **إعادة هيكلة التدريب الصيفي:** تحويل التدريب الصيفي من إطار الروتين الإداري إلى برنامج "تدريب ميداني موجه ومكثف"، يخضع لرقابة صارمة وتقييم حقيقي مشترك بين التدريسي المشرف وإدارة المؤسسة المضيفة لضمان اكتساب مهارات فعلية.

- الاستثمار في رأس المال البشري: فتح أبواب المصانع والشركات والمزارع الكبرى أمام طلبة المعاهد التقنية، واعتبار ذلك استثماراً طويلاً الأمد في تهيئة كوادر محلية قادرة على إدارة النظم المالية لتلك الشركات مستقبلاً بكفاءة عالية، بدلاً من النظر إليهم كعبء مؤقت.
- الشراكة في صناعة المنهج: المبادرة بالتواصل الإيجابي مع المؤسسات التعليمية لتشكيل "لجان استشارية مشتركة"، وتزويد الأكاديميين ببيانات وحالات دراسية واقعية (Case Studies) تعكس تعقيدات السوق المحلي وتكاليفه، ليتسنى تحليلها داخل قاعات الدرس وتدريب الطلبة على حلها.

المصادر

References

1. العنبيكي، أحمد طاهر كاظم، بني لام، علي حسين نوري، وعكض، صدام حمدان. (2019). مدى تلبية مناهج التعليم المهني الفرع التجاري (المحاسبة) لاحتياجات سوق العمل في العراق. بحث ميداني، كلية دجلة الجامعة.
2. Breuer, A., Lesconi Frumușanu, M., & Manciu, A. (2013). The role of management accounting in the decision making process: Case study Caraș Severin County. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 15(2), 355-366.
3. Elawadly, H. S. H. (2025). Comprehensive analysis of digitalization in management accounting: A bibliometric and coding analysis. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. <https://doi.org/10.1108/JFRA-01-2025-0002>
4. Grasso, L. P. (2021). Materials for teaching lean accounting. *Journal of Higher Education Theory and Practice*, 21(12), 17-30.
5. Helms, M. M., Ettkin, L. P., Baxter, J. T., & Gordon, M. W. (2005). Managerial implications of target costing. *Competitiveness Review*, 15(1), 49-56.
6. Larson, B. E., Sanders, M. A., & Bohler, J. A. (2021). Aligning the technical and soft skills of management information systems and business analytics curricula to supplement accounting education. *Information Systems Education Journal*, 19(6), 27-39.
7. Masadeh, A., Jrairah, T., & Almasria, N. A. (2023). The impact of applying the target cost approach on products' structure (products pricing, development and quality). *International Journal of Professional Business Review*, 8(6), 1-47. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i6.2086>
8. Umeji, A. U., & Obi, C. A. (2014). Cost accounting skills needs of small business operators. *American Journal of Industrial and Business Management*, 4(5), 246-257. <https://doi.org/10.4236/ajibm.2014.45032>
9. Uzun Kocamiş, T. (2015). Lean accounting method for reduction in production costs in companies. *International Journal of Business and Social Science*, 6(9), 6-13.